E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/59
6 February 1995
ARABIC
Original: ENGLISH/SPANISH

لجنة حقوق الانسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الاشارة بصفة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

حالة حقوق الانسان في هايتي

تقرير مقدم من السيد ماركو توليو بروني سيلي، المقرر الخاص، عملا بقرار اللجنة ١٩٩٤/٨٠

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ٤	٣
أولا-	الأحداث السياسية البارزة منذ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	٥ - ٢٣	٤
ألف-	التطور السياسي والمؤسسي	٥ - ١٢	٤
باء-	الحالة العسكرية داخل الحكومة	١٣ - ١٥	٦
جيم-	موضوع نزع السلاح ومسائل أخرى	١٦ - ٢٠	٧
دال-	التأخر في برامج التعاون والتنمية	٢١ - ٢٣	٩

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
ثانيا-	التدابير والمراقبة الدولية في مجال التطور السياسي وحقوق الإنسان	٢٤ - ٣٣	١٠
	ألف- القوات المتعددة الجنسيات	٢٥ - ٢٦	١٠
	باء- بعثة الأمم المتحدة في هايتي	٢٧ - ٢٨	١٠
	جيم- البعثة المدنية الدولية في هايتي	٢٩ - ٣٠	١١
	دال- الأنشطة الأخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية	٣١ - ٣٣	١٢
ثالثا-	حالة حقوق الإنسان في هايتي بعد عودة الديمقراطية	٣٤ - ٥٣	١٢
رابعا-	الاستنتاجات	٥٤ - ٦٢	١٦
خامسا-	التوصيات	٦٣ - ٦٤	١٩

مقدمة

١- قدم المقرر الخاص تقريره التمهيدي عن حالة حقوق الانسان في هايتي الى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة في نيويورك (A/49/513، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤). وكما أشير الى ذلك عندئذ، توجب، لأسباب تقنية، ايداع التقرير المعد للجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، لأنه كان يغطي الفترة من بداية السنة الى ذلك التاريخ. وبالتالي، لم يكن بالامكان الاشارة الى الأحداث التي أحاطت بعودة الرئيس أريستيد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ولا الى تشكيل الحكومة الشرعية في وقت لاحق، ولا الى النتائج والأفعال الأخرى التي تبعت ذلك في المسيرة السياسية الهايتية. ويحاول هذا التقرير، الذي يكمل التقرير السابق، تحديث حالة حقوق الانسان في هايتي وتقديم مجموعة من التوصيات على ضوء الأحداث الجديدة؛ وبالتالي ينبغي قراءته بمصاحبة التقرير المقدم الى الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٢- وبعد أن قدم المقرر الخاص تقريره الى الجمعية العامة، استمر في تحقيقاته حول حالة حقوق الانسان في هايتي، وبقي على اتصال وثيق مع مركز حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، ومع اللجنة الأمريكية لحقوق الانسان، ومنظمة الدول الأمريكية في واشنطن، والبعثة المدنية الدولية التابعة للأمم المتحدة/منظمة الدول الأمريكية في هايتي، وسائر الهيئات الدولية فضلا عن المنظمات غير الحكومية. وتلقى أيضا وعالج معلومات واردة من مصادر مختلفة. وأخيرا، زار المقرر الخاص، يرافقه موظف من مركز حقوق الانسان، هايتي من ٩ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ تنفيذا لولايته. وكانت له أيضا فرصة للاجتماع في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في نيويورك بالمبعوث الخاص للأمين العام في هايتي، السيد الأخضر ابراهيمي، الذي تبادل معه الأفكار بشأن امكانية اقامة تعاون متبادل.

٣- وأثناء زيارته الى هايتي، قابل المقرر الخاص شخصيات ممثلة لمختلف القطاعات، فضلا عن أعضاء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. واجتمع مع الرئيس جان-برتران أريستيد، وتحدث معه بنوع خاص عن الحالة العامة لحقوق الانسان في هايتي، وانشاء المؤسسات الديمقراطية وتسييرها، والعمليات الانتخابية القادمة، والمصالحة الوطنية، وبرامج التعاون الدولي، وانشاء وعضوية لجنة الحقيقة والعدل. كما اجتمع مع الوزراء التالين: العلاقات الخارجية، السيدة كلوديت ورلاي؛ الداخلية، السيد رينه بروسبير؛ والعدل، السيد ارنيست مالبرانش؛ ومع السيد كلوسيل دبروس، رئيس محكمة التمييز وغيره من أعضاء هذه المحكمة العليا؛ ومع السيدة فرنسواز بوكار، المعينة رئيسة للجنة الحقيقة والعدل المنشأة حديثا؛ ومع السيد ليون جان، أمين الدولة للعدل المسؤول عن تنظيم الشرطة الهايتية الجديدة؛ ومع السيد ايفانس بول، رئيس بلدية بور أو برانس؛ ومع السيد كسنر ميشال ترمزي، مفوض الحكومة في بور أو برانس؛ ومع السيد فرانتز موندیه، رئيس مجلس النواب يرافقه عدد من البرلمانيين.

٤- واجتمع المقرر الخاص أيضا مع السيد ريغود دوبلان، رئيس نقابة المحامين؛ ومع قادة منظمات غير حكومية معنية بحقوق الانسان كاتحاد حقوق الانسان ممثلا بالسيدات والسادة التالين: يوليت اندريه جانتي، الأمينة التنفيذية للاتحاد؛ وادوار س. وسبرت، وكاترين دوهاميل، وكلود أوجيه جان، وجان-كلود جان، مدير معهد كارل ليفيك والأمين العام للاتحاد، والأب هوجفو تريست، من المؤتمر الهاييتي لرجال الدين. واجتمع أيضا مع مدير لجنة العدل والسلم، السيد نيكر ديسابل، ومع السيد فيفيل، ممثل مركز الكنائس لحقوق الانسان. وأقام كذلك اتصالات مع ممثلي الأحزاب السياسية: وزار مقر كوناكون، وتحدث مع قادة الجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية (FNCD) (ايفانس بول)، والمنظمة السياسية لافالاس (ايرفلت شيري)، والحركة

الديمقراطية الوطنية (MDN) (هوبير دي رونسراي). واجتمع المقرر الخاص أيضا مع السيد روس ماونتين، مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في بور أو برانس؛ ومع السفير كولين غراندنسون؛ المدير التنفيذي؛ ومع البروفيسور يان مارتين، مدير حقوق الانسان في البعثة المدنية الدولية في هايتي؛ ومع السيد دونغ، مدير مكتب المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة في هايتي، ومع الكولونيلين بوش ووارنر، من القوات المتعددة الجنسيات (FMN) اللذين قدما الى الموعد مع الممثل الخاص تمثيلا للجنرال فيشر، القائد العام للقوات المتعددة الجنسيات. وأخيرا، أتيحت للمقرر الخاص فرصة الاجتماع وتبادل الأفكار والخبرات والتعليقات حول حالة حقوق الانسان في هايتي مع مجموعة كبيرة من مراقبي حالة حقوق الانسان العاملين مع البعثة المدنية الدولية في هايتي.

أولا - الأحداث السياسية البارزة منذ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

ألف - التطور السياسي والمؤسسي

٥- عملا بالاتفاق الموقع بين بعثة كارتر وممثلي حكومة الحكم الواقع العسكرية، عاد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ الى البلد الرئيس جان-برتران أريستيد الذي كان في المنفى حتى ذلك التاريخ، واحتل فورا مركزه البارز وتحمل مسؤولياته بصفته رئيسا للدولة. وللحلول محل حكومة روبير مالفال المؤقتة التي كانت قائمة منذ انتهاء نظام الأمر الواقع، عين الرئيس في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ السيد سمارك ميشال وزيرا أولا، الذي قام، بعد موافقة البرلمان، بتشكيل الحكومة الجديدة التي تميزت بشمولها السياسي اذ ضمت وزراء من مختلف القطاعات الاجتماعية والسياسية في البلد.

٦- وقد سبق هذه الأحداث أحداث أخرى بالغة الأهمية أيضا: في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، استأنف البرلمان جلساته، بحماية القوات المتعددة الجنسيات، وكان على جدول أعماله النظر في مجموعة من القوانين الهادفة إلى إعادة اقامة الشرعية الديمقراطية، ولاسيما قانون العفو العام وقانون انشاء الشرطة الوطنية. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بعد عودة رئيس بلدية بور أو برانس، ايفانس بول، استعادت الحكومة الشرعية سلطتها على الاذاعة الوطنية وعلى محطة تلفزيون الدولة. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ترك البلد متجها الى المنفى في جمهورية الدومينيك، الكولونيل ميشال فرانسوا الذي كان حتى ذلك التاريخ رئيسا لشرطة بور أو برانس؛ وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، غادر هايتي باتجاه بنما الجنرال راؤول سيدراس، قائد القوات المسلحة في هايتي، والجنرال بيانمبي رئيس الأركان العامة؛ وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، استقال رئيس الأمر الواقع، اميل جونيسان، وسائر أعضاء نظام الأمر الواقع مفسحين المجال لادارة الوزير الأول بالنيابة روبير مالفال وحكومته.

٧- وحتى بعد انزال القوات المتعددة الجنسيات وبدء عملياتها العسكرية لتأمين النظام العام، استمرت علنا عمليات القمع من جانب العسكريين الهايتيين وحلفائهم المدنيين ضد مناصري الرئيس اريستيد عن طريق الضرب بالعصي والاحتجازات التعسفية والاغتيالات، وكانت هذه الحوادث تجري في بعض الأحيان في حضور القوات المتعددة الجنسيات. وتمكن الصحفيون الأجانب والأفرقة التلفزيونية للشركات الدولية من رؤية وتصوير ونشر الأنباء المتعلقة بهذه الأفعال. وفي بور أو برانس، وفي مناطق أخرى من البلد، حضرية وريفية على حد سواء، انفجر العنف المتمثل في الصدامات بين الجماعات شبه العسكرية والسكان المدنيين عامة ومؤيدي الرئيس أريستيد خاصة الذين كانوا يعبرون عن ابتهاجهم بعودة الديمقراطية. وبدأت عندئذ

القوات المتعددة الجنسيات عملية تهدف الى تفكيك القوى القمعية شبه العسكرية، واحتجاز المسؤولين عن العنف، ونزع أسلحة أعضاء الجبهة الثورية المسلحة للشعب الهاييتي (FRAPH)، و"الملحقين" (وهم المدنيون المتعاونون مع الشرطة)، والسكان عامة.

٨- وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وافق مجلس النواب على قانون العفو المنتظر. ولا يحدد هذا الصك القانوني بوضوح مداه ونتائجه، وقد كانت الموافقة عليه مشروطة بمفاوضات سياسية أخرى كتخلي القادة العسكريين وعودة الرئيس أريستيد. ونص القانون في مادته الأولى على تعديل قانون العفو القديم الصادر في عام ١٨٦٠، الذي كان ينص على أن رئيس الجمهورية وحده يمكن أن يمنح العفو عن الجرائم السياسية، أي تلك المرتكبة ضد السلطة العامة وضد الأمن الداخلي والخارجي للدولة، وعن الجرائم المصاحبة لها كما هي محددة في قانون العقوبات. ويشير القانون الجديد الى أحكام الدستور الهاييتي لعام ١٩٨٧، والى الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والى الاعلان الأمريكي، والى اتفاقيات جنيف، والى مرسوم العفو المؤرخ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الذي أصدره الرئيس أريستيد من منفاه.

٩- وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، صدق مجلس النواب على قانون انشاء وتنظيم وتسيير الشرطة الوطنية الذي كانت السلطة التنفيذية قد أحالته اليه للمناقشة والموافقة. وينص دستور عام ١٩٨٧ على انشاء هذه الشرطة المدنية تحت ولاية وزارة العدل، وعلى فصلها نهائيا عن القوات المسلحة، وكانت حكومة الرئيس أريستيد قد أحالت مشروعا بهذا المعنى الى المجلس قبل انقلاب عام ١٩٩١. وقد كانت الموافقة عليه من جانب القطاعات البرلمانية موضع اتفاق أيضا بين الأحزاب السياسية في العهد الموقع في نيويورك في شهر تموز/يوليه ١٩٩٣. وسيستعاض عن الشرطة المؤقتة العاملة الآن في هايتي بشرطة وطنية أنشأها القانون، والتي ستشكل نهائيا من المتخرجين من صفوف التدريس والتدريب التي عهد بها إلى البرنامج الدولي للمساعدة في التحقيق والتدريب في الميدان الجنائي (ICITAP).

١٠- وناقش البرلمان أيضا واعتمد قوانين أخرى تتناول مباشرة التطوير المؤسسي والسياسي الهادف الى حماية حقوق الانسان: القانون الذي يعلن عدم شرعية جميع الجماعات شبه العسكرية، وقانون التجمعات الاقليمية الذي يلغي المؤسسة القديمة المتمثلة بحكم رؤساء الأقسام، والقاضي بانشاء سلطات محلية ينتخبها السكان. وحتى كتابة هذا التقرير، لم يكن قد صُدِّق بعد على قانون الانتخابات الذي سينظم الانتخابات البرلمانية التي ينتظر اجراؤها احتماليا في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥ والانتخابات الرئاسية التي يجب اجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

١١- وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أُنشئت بموجب مرسوم رئاسي لجنة الحقيقة والعدل (Commission de Vérité et de Justice) برئاسة السيدة فرنسواز بوكار، علما بأن وظائفها وعضويتها لم تحدد بعد. وحسب المعلومات التي تمكن المقرر الخاص من تجميعها أثناء زيارته إلى هايتي، يعتقد بأن اللجنة ستضم شخصيات هايتية وأجنبية وأن وظيفتها الأساسية ستكون التحقيق في حقيقة أشنع الجرائم المرتكبة على يد عملاء نظام الأمر الواقع، ومن ثم تقديم تقرير نهائي عن الأحداث التي حصلت، فضلا عن استنتاجاتها وتوصياتها.

١٢- وعلى الرغم من أن الحكومة الشرعية قد استلمت زمام الحكم، وعلى الرغم من أن الوزارات وسائر الدوائر العامة قد بدأت القيام بوظائفها الأساسية، تجدر الإشارة إلى النقص في معدات العمل والمرافق كالمفروشات، والاتصالات، والآلات الطابعة، والورق، إلخ، كما بدأ العمل من جديد في المدارس والمعاهد والجامعة. وفتحت المتاجر أبوابها ونزل الناس إلى الشوارع وعادت حركة السير. وتعمل بصورة عادية خدمات بيع البنزين وغيره من المحروقات. وتنمو بشكل مكثف التجارة غير المهيكلة للمواد الغذائية وغيرها من الحاجيات التي يمارسها الهايتيون في الطرق والشوارع الرئيسية في المدن.

باء- الحالة العسكرية داخل الحكومة

١٣- قبل ثلاثة أيام من عودة الرئيس اريستيد، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعلنت أمانة الأركان العامة للقوات المسلحة لهايتي أنه، إزاء رحيل الجنرال راؤول سيدراس الوشيك، وبانتظار عودة الرئيس اريستيد، تم تكليف الميجر جنرال جان-كلود دوبرفال بقيادة القوات المسلحة لهايتي. وفي نفس اليوم، قررت القيادة أن فريقا من كبار الضباط الذين كانوا قد رافقوا حتى الآن الجنرال سيدراس سيعينون ملحقين عسكريين في بعثات هايتي وسفاراتها في الخارج. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، في اليوم التالي لعودة الرئيس اريستيد، سرت إشاعة، كُذّبت رسميا فيما بعد، بأن الجنرال دوبرفال يعد مؤامرة لخلع الرئيس واغتياله. ونحي الجنرال دوبرفال من منصبه إزاء الاحتجاجات الشعبية على وجوده في ذلك المنصب الرفيع. وبعد ذلك، عين الرئيس اريستيد الجنرال بيرنادان بوسون، الذي كان حتى ذلك الحين قائد الاطفائيين في بور أو برانس، قائدا عاما بالنيابة للقوات المسلحة، على أن تعود المصادقة النهائية على هذا التعيين إلى مجلس شيوخ الجمهورية. غير أنه يبدو أنه استبعد مؤخرا هذه الإمكانية، وقيل إن الرئيس اريستيد يفكر باقتراح ترفيع الكولونيل بيار شيروبين إلى رتبة جنرال ومن ثم تكليفه بالقيادة العامة للقوات المسلحة لهايتي. وقام الرئيس اريستيد، بعد عودته، بإجراء عدة تعيينات عسكرية أخرى، فعين الكولونيل بيار ستانيسلاس نيبتون رئيسا للشرطة المؤقتة في بور أو برانس، والكولونيل داني توسان رئيسا للشرطة المؤقتة في بيسيون - فيل.

١٤- ويجب الإشارة إلى عدة أحداث وظروف للتمكن من فهم سياسة الرئيس اريستيد العسكرية. فمنذ عودته، أخضع الرئيس لضغوط من جانب الرأي العام وبعض مستشاريه الذين كانوا يطالبون بإزالة القوات المسلحة إزالة تامة. ويبدو أن الرئيس اريستيد قد اختار تخفيض عدد هذه القوات، مؤكدا بذلك خططه الأصلية وآخذا بتوصيات ممثلي القوات المتعددة الجنسيات، الذين لم يخفوا رغبتهم في المحافظة على القوات الوطنية لهايتي، علما بأنهم يوافقون أيضا على تخفيض عددها. وفي الواقع، وبعد تسريح العديد من الضباط وصفوف الضباط والجنود الذي أدى إلى احتجاجات عنيفة في شهر كانون الأول/ديسمبر، خفض عدد القوات الوطنية لهايتي من ٧٠٠٠ إلى ٥٠٠ ١ عنصر في نهاية المطاف. ومن جهة أخرى، خصص مبنى المقر العام للقوات الوطنية لهايتي لإيواء وزارة تنمية المرأة، المنشأة حديثا. وكدليل على الشعور العام حول التدابير التي اتخذها الرئيس اريستيد بشأن القوات المسلحة، صرح مؤخرا وزير الدفاع العام (المتقاعد) وليتون ليريسون أنه عمليا "لا توجد اليوم قوات مسلحة لهايتي". وعين الرئيس اريستيد مؤخرا لجنة رفيعة المستوى لدراسة إعادة هيكلة القوات الوطنية لهايتي واقتراح برنامج لهذه الغاية.

١٥- وحتى عندما حاول الرئيس اريستيد، بجميع الوسائل، أن يحل المشكلة العسكرية بتعيين ضباط يثق بهم في أعلى المناصب، فقد لاقى دون شك صعوبات ذات طابع سياسي. وفي كل مرة يُذكر اسم ضابط لاحتلال منصب عال في القوات المسلحة، يجري التذكير عمدا بأفعال حدثت في السنوات الأخيرة وتتعلق بانتهاك حقوق الإنسان. ومثال على ذلك أنه، بالإضافة إلى الاتهامات ضد العسكريين الذين كانوا يحيطون بالجنرال سيدراس أثناء نظام الأمر الواقع، هناك أيضا من يتهم ضباطا مختلفين مقربين من الرئيس اريستيد بأنهم ارتكبوا تجاوزات ضد حقوق الإنسان أثناء الحكم الدستوري في عام ١٩٩١. وتدل هذه الأفعال والظروف والاتهامات والإشاعات على صعوبة القرارات والتصحيحات التي يتوجب على الرئيس أن يجريها في ملاكات القوات الوطنية لهايتي وقياداتها.

جيم- موضوع نزع السلاح ومسائل أخرى

١٦- إن أحد الاهتمامات الرئيسية المعبر عنها من جانب قطاعات مختلفة إلى المقرر الخاص أثناء زيارته إلى هايتي يتعلق بمسألة نزع السلاح من الجماعات شبه العسكرية والسكان المدنيين عامة. وأثناء السنوات الثلاث التي دام فيها حكم الأمر الواقع، نظم العسكريون جماعات مدنية، وسلموها أسلحة، ودربوها وكلفوها بالقيام بأفعال مختلفة في مجال انتهاك حقوق الإنسان، وخاصة أثناء الأشهر الأخيرة من نظام الأمر الواقع. وبعد ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وقدوم القوات المتعددة الجنسيات، فر العديد من العسكريين، وتركوا ثكناتهم وأخذوا معهم عددا غير محدد من الأسلحة، بما فيها الأسلحة الآلية. ونظرا للأفعال العنيفة التي ارتكبها العسكريون السابقون المسرحون من القوات المسلحة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، علم أيضا أنه تم الاستيلاء على عدد غير محدد من الأسلحة الحربية التي لم تستعاد حتى الآن. وتغذي جميع هذه الظروف المخاوف من وجود مجموعات من الأسلحة في أيدي السكان لا توجد بشأنها أي معلومات أو رقابة من جانب السلطات.

١٧- وتضافرت مسألة وجود كمية معينة من الأسلحة في أيدي السكان، بما فيها الأسلحة الآلية، مع مسائل أخرى تقوي القلق الذي عبرت عنه للمقرر الخاص عدة قطاعات، ولا سيما القطاعات الديمقراطية:

(أ) الازدياد المستمر للأفعال الإجرامية العادية، المرتبطة بالسياسة، التي يقال إن مرتكبيها هم من الأعضاء السابقين في الجماعات شبه العسكرية والعصابات المنظمة للمجرمين المسلحين (zenglendos). ويؤكد كثيرون أن زيادة الإجرام هذه، حتى عندما لا يكون لها مسببات سياسية صريحة، تخلق مناخا من الانزعاج وانعدام الأمن يعيق التطور العادي للعملية السياسية وللبرامج الجارية؛

(ب) العنف في المناطق الريفية، مع وقوع ضحايا أحيانا، نتيجة لعدة أسباب، منها عدم التحديد في مجال ملكية الأرض، والسطو المسلح، وفقدان الحماية من جانب السلطات؛

(ج) الأعمال القمعية التي لا يزال يقوم بها، في القرى الصغيرة في داخل البلد، عناصر سابقون في القوة الوطنية لهايتي وبعض رؤساء الأقسام السابقين على الرغم من أن هذه الأقسام قد حلت رسميا؛

(د) التصرف الخفي للجماعات شبه العسكرية التي لم تفكك بأجمعها عمليا، والتي يقال إنها تهدد أمن موظفي الحكومة والقادة السياسيين الديمقراطيين.

١٨- وهذا القلق بشأن الأسلحة في أيدي السكان عامة وأعضاء الجماعات شبه العسكرية السابقة خاصة يؤثر على التطور السياسي والمؤسسي. وتمكن المقرر الخاص من تلقي انطباعات قطاعات مختلفة من المجتمع الهايتي التي اشتكت من عدم وجود سياسة صريحة من جانب السلطات والقوات المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بنزع السلاح، مما يخلق مناخا أكيدا من فقدان الثقة والخوف. فالواقع الأكيد المتمثل في أن الدستور الهايتي لعام ١٩٨٧ يجيز للهايتيين الاحتفاظ بسلاح في منازلهم لا يعتبر من جانب العديدين عذرا كافيا للتغاضي عن الوجود المفترض لعدد كبير من الأسلحة الآلية ذات الاستعمال العسكري في أيدي السكان المدنيين. ونظرا لاقتراب عملية الانتخابات وافتتاح سجل الناخبين للانتخابات التي ستجري في نيسان/أبريل ١٩٩٥ للبرلمان وللسلطات المحلية، وفي كانون الأول/ديسمبر لرئاسة الجمهورية، فإن تخوف الجمهور إزاء إمكانية حصول اعتداءات يمكن أن يؤثر سلبيا على المشاركة المدنية، بمعنى أن السكان لن يشاركوا في عملية التسجيل بسبب تخوفهم من حصول اعتداءات أو أنواع أخرى من العنف. ويقال أيضا همسا وصراحة إن أعضاء الجبهة الثورية المسلحة للشعب الهاييتي (FRAPH) والأعضاء السابقين في منظمات "نينجا"، وهم حرس الجنرال سيدراس، قد دفنوا عددا ضخما من الأسلحة الآلية بانتظار فرصة سانحة لاستخدامها في وقت لاحق، إذا ما تمكنوا من التآمر، وفقا للظروف، ضد الحكومة الديمقراطية. وتميل الخبرات الماضية لهايتي إلى تغذية هذه المخاوف.

١٩- وإلى جانب هذه الاعتبارات المتعلقة بالتخوف من وجود أسلحة في أيدي السكان المدنيين، يتوجب علينا أن نسجل عدة معلومات ايجابية حول هذا الموضوع تلقاها المقرر الخاص مباشرة من مصادر مختلفة:

(أ) حتى تاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، كانت القوات المتعددة الجنسيات قد جمعت (سواء عن طريق المصادرة أو عن طريق الشراء) ما مجموعه ٣٤٥ ٢٠ سلاحا، منها ٨٥٣ ٥ رمانة يدوية و٧٣٦ ١ رشاشا؛

(ب) تمسك القوات المتعددة الجنسيات سجلا عمليا دائما للتعرف على المركبات وتسجيلها بغية محاولة الكشف عن الأسلحة المخبأة ومصادرتها؛

(ج) طلب الرئيس اريستيد وموظفو الأمم المتحدة في هايتي من القوات المتعددة الجنسيات ومن الهيئات الأخرى للأمن والنظام العام أن تتابع وتعزز عملياتها لنزع السلاح من السكان المدنيين.

٢٠- وبالإضافة إلى موضوع نزع السلاح، عرضت على المقرر الخاص أثناء زيارته مسائل أخرى تقلق القطاعات الديمقراطية في هايتي، ومنها:

(أ) وجود مسؤولين محتملين لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أثناء نظام أمر الواقع، يعملون في البلد بحرية ودون تلقي أي عقاب؛

(ب) عدم الاهتمام واليقظة من جانب القوات المتعددة الجنسيات في مراكز الاحتجاز والسجون، حتى انه أبلغ عن هرب عدد كبير من المحتجزين، وهم عادة من المجرمين العاديين، خلال الثلاثة أشهر الأخيرة؛

(ج) يدّعى بأن، القوات المتعددة الجنسيات قد تعاونت، في بعض الأماكن من البلد، ولأسباب مجهولة، مع العسكريين الهايتيين للقيام بأعمال قمعية.

دال- التأخر في برامج التعاون والتنمية

٢١- هناك قلق عميق اطلع عليه المقرر الخاص أثناء زيارته إلى هايتي، ألا وهو المتعلق بالتباطؤ في برامج التعاون الدولي. وتحتاج هايتي إلى مساعدة اجتماعية واقتصادية فورية، لا لأنها البلد الأكثر فقرا في نصف القارة وحسب، بل لأن اقتصادها قد تحمل طوال سنوات عديدة أعباء الأزمة السياسية، والفساد، والنهب، وعدم الاكتراث. ويفتقر البلد إلى الخدمات الألح حاجة مثل: مياه الشرب، والكهرباء، والتصحاح، والمجارير، والمستشفيات، والباصات، والطرق، والاتصالات، والنقل، والمدارس؛ كما ان إقامة العدل متوقفة عمليا. وليس للناس مراكز عمل كافية، ولا مساكن ملائمة، ولا أغذية كافية: وقد ارتفعت أسعار الأغذية الأساسية ارتفاعا ضخما في الوقت الذي لا تزال معدلات البطالة مرتفعة وغالبية السكان تعيش في إطار الاقتصاد غير المهيكل.

٢٢- ومن جهة أخرى، فإن العودة إلى الديمقراطية والوعود المتكررة للمساعدة قد خلقت ترقبات عديدة في صفوف السكان. وكما هو معلوم، فإن المنظمات الدولية المختلفة، (وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، بمساعدة المنظمات غير الحكومية، قد تحدت الصعوبات الضخمة في ظل نظام الأمر الواقع، وفي بعض الأحيان تغلبت عليها، وتمكنت من القيام بأعمال التحقيق وتحضير برامج التنمية. وبالتالي، توجد برامج ومشاريع سبق إعدادها من جانب الخبراء وهي جاهزة للتنفيذ.

٢٣- وفي مرحلة التطور السياسي التي توجد فيها هايتي الآن، لا يمكن التوصل إلى إبراز وتبرير الديمقراطية على أساس ضمان الحرية واحترام الحقوق المدنية والسياسية فقط، كما هي الحال بالنسبة لمجتمعات أخرى. وفي هذه الظروف، لا بد من أن تكون الدولة قادرة على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحا. ولذلك، وبحكم الظروف، فإن القيم تأتي بعد المعدات، ويتوجب على الديمقراطية، كي تثبت شرعيتها، أن تتحول إلى مصدر للأموال والخدمات ذات المنفعة المباشرة للسكان. وإذا ما أريد بالفعل المساعدة على إنشاء واستقرار مجتمع ديمقراطي، يجب أن تبدأ منذ الآن برامج التعاون الاجتماعية والاقتصادية والمساعدة والمعونة الدولية، مع إعطائها أعلى الأولويات.

ثانيا - التدابير والمراقبة الدولية في مجال التطور السياسي وحقوق الإنسان

٢٤- لقد تكثفت بنوع خاص منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ التدابير والمراقبة الدولية في هايتي في مجال التطور السياسي وحقوق الإنسان. وقد عملت في الميدان عدة مؤسسات دولية اختلفت عضويتها ومسؤولياتها وولاياتها. ونذكر بعضها فيما يلي.

ألف - القوات المتعددة الجنسيات

٢٥- في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، دخلت إلى هايتي، بموجب قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤)، القوات المتعددة الجنسيات (FMN) بقيادة عسكريين من الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تضم قوات عسكرية من أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وبنغلاديش، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، وغواتيمالا، وغيانا، وكوستاريكا. وكانت ولايتها هي "استخدام جميع الوسائل اللازمة لتسهيل خروج القادة العسكريين من هايتي، وفقا لاتفاق جزيرة غوفيرنورز، والعودة السريعة للرئيس المنتخب شرعيا، وإعادة السلطات الشرعية لحكومة هايتي، فضلا عن إقامة وإبقاء بيئة أمنية ومستقرة تسمح بتطبيق اتفاق جزيرة غوفيرنورز...". وكانت القوات المتعددة الجنسيات تضم أكثر من ٠٠٠ ٢٠ جندي في الأيام الأولى، وأخذت تنخفض تدريجيا حتى بلغت ٤١٢ ٧ جنديا و٧١٧ مشرفا دوليا من الشرطة (انظر S/1995/15 المؤرخ في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥). وكان الاتفاق الأولي هو أن تحل محل القوات المتعددة الجنسيات، بعد أن تكون حققت أهدافها، بعثة الأمم المتحدة في هايتي التي كان من المفترض أيضا أن يكون لها عنصر عسكري وآخر سياسي.

٢٦- وعلى الرغم من أن الوضع الداخلي في هايتي يدل على تقدم ملموس من وجهة نظر الأمن والنظام العام، فإن القوات المتعددة الجنسيات لا تزال في حالة تأهب في جميع أنحاء البلد، حتى في المناطق النائية. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كانت القوات المتعددة الجنسيات قد زارت ١٣٣ مقاطعة، وحققت عمليات في أكثر من ٥٠٠ بلدة، وأبقت على ٢٧ مركزا دائما. وفي إطار البرمجة الموضوعة سابقا، ستبقى القوات المتعددة الجنسيات في هايتي حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، عندما تحل محلها نهائيا بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

باء - بعثة الأمم المتحدة في هايتي

٢٧- كما يذكر، طلب قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) إنشاء فريق متقدم لبعثة الأمم المتحدة في هايتي (MNUH) لا يضم أكثر من ٦٠ شخصا، بمن فيهم فريق من المراقبين العسكريين والشرطة، تكون مهمته وضع آليات التنسيق مع القوات المتعددة الجنسيات، والإشراف على العمليات، وتحضير وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي بعد إتمام مهمة القوات المتعددة الجنسيات. وبالتالي، وفور العملية العسكرية بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وصل إلى بور أو برانس فريق أول من بعثة الأمم المتحدة في هايتي مؤلف من ١٢ مراقبا عسكريا. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، اعتمد مجلس الأمن القرار ٩٤٤ (١٩٩٤) الذي طلب فيه من الأمين العام أن يتخذ التدابير الضرورية لكي ينفذ فورا وزع المراقبين وسائر أعضاء الفريق المتقدم لبعثة الأمم المتحدة في هايتي. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وصل إلى بور أو برانس سبعة أعضاء جدد من البعثة، كما وصل في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ثلاثون آخرون. وتقرر أن تضم بعثة الأمم المتحدة في هايتي

عناصر مدنية وعسكرية وشرطية، وأن تكون تحت رقابة الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر إبراهيمي، وأن تعمل بالتعاون الوثيق مع البعثة المدنية الدولية في هايتي الذي يقدم مديرها التقارير مباشرة إليها.

٢٨- وعملا بقرار مجلس الأمن ٩٤٠(١٩٩٤) فإن ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي هي مساعدة حكومة هايتي الديمقراطية على تثبيت البيئة الآمنة والمستقرة التي تتحقق خلال المرحلة الأولى وحماية الموظفين الدوليين والمنشآت الرئيسية، وإكساب القوات المسلحة الهايتية المهارات المهنية اللازمة وإنشاء قوة شرطة مستقلة، وتهيئة بيئة مناسبة لتنظيم انتخابات تشريعية، وانتخابات السلطات المحلية، وانتخاب رئيس الجمهورية. وبعثة الأمم المتحدة في هايتي هي الآن في مرحلة التنظيم والإنشاء، بعد أن بدأت التحضير لعمليات الانتقال.

جيم - البعثة المدنية الدولية في هايتي

٢٩- في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، عاد إلى بور أو برانس كل من المدير التنفيذي ومدير حقوق الإنسان في البعثة المدنية الدولية في هايتي. وبعد ذلك، وابتداء من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بدأ بالعودة الراصدون والمراقبون أعضاء البعثة المدنية الدولية في هايتي. وبعد استئناف أعمال البعثة، بدأ تلقي ومعالجة المعلومات المباشرة بشأن حالة حقوق الإنسان. وسافر أيضا أعضاء البعثة المدنية إلى داخل البلد، لا سيما في مقاطعات الغرب، وأرتيبونيت، والشمال والوسط. وشكلت تقارير البعثة المدنية الدولية في هايتي المصدر الأكثر مباشرة للتعرف على حالة حقوق الإنسان في البلد. وأتيحت الفرصة للمقرر الخاص للاجتماع مع مديري وأعضاء البعثة المدنية الدولية في هايتي والقيام معهم بتحليل حالة حقوق الإنسان في البلد.

٣٠- وبعد عودة الحكومة الشرعية في هايتي، توجب إعادة النظر بولاية ووظائف البعثة المدنية الدولية في هايتي بغية تحديد عملها في إطار السياق السياسي الجديد. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، جرت محادثات في واشنطن بين السيد سيزار غافيريا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، والسيد الأخضر إبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في هايتي، والسفير كولين غراندرسون، المدير التنفيذي للبعثة المدنية الدولية في هايتي، وأعضاء آخرين من فريق العمل المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وتم الاتفاق عندئذ على أن تستمر البعثة المدنية الدولية في هايتي في إعطاء الأولوية للتحقق من احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، وتقديم التوصيات إلى السلطات الهايتية، وإطلاق برنامج تدريب وتعليم مدني، والمساعدة على حل بعض المشاكل المتعلقة بشروط الاحتجاز، والمساعدة الطبية المقدمة إلى الضحايا، وعودة الأشخاص المهجرين، إلخ. وأشير أيضا إلى أن البعثة المدنية الدولية في هايتي ستتابع عن كثب الحملة الانتخابية المقبلة، التي ستسهر أثناءها بنوع خاص على احترام حريتي التعبير والتجمع، مع إمكانية الاشتراك في مراقبة عمليات الاقتراع. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تساهم البعثة المدنية الدولية في هايتي في تعزيز المؤسسات، لا سيما تلك المتصلة بحقوق الإنسان. كما يمكنها تقديم المساعدة إلى لجنة الحقيقة والعدل، ولجنة التعويضات، ومكتب المدافع عن الشعب الذي سينشأ قريبا. ويمكنها كذلك تقديم الدعم إلى المنظمات الهايتية غير الحكومية.

دال - الأنشطة الأخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

٣١- في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، زار هايتي واجتمع مع الرئيس أريستيد كل من السيد الأخضر إبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في هايتي، والجنرال موريس باريل، المستشار العسكري للأمين العام. وقد زار السيد إبراهيمي حتى الآن هايتي ثلاث مرات تنفيذا لولايته. وعندما تستلم بعثة الأمم المتحدة في هايتي وظائفها بصفتها خلفا للقوات المتعددة الجنسيات، سيقيم السيد إبراهيمي مكاتبه الدائمة في هايتي.

٣٢- وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، زار هايتي الأمين العام للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي، الذي قابل الرئيس أريستيد وتبادل معه الأفكار حول مواضيع مثل الأنشطة المقبلة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، والمصالحة الوطنية، وتطوير المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز الاقتصاد الهاييتي، ومستقبل الشرطة الجديدة، وإعادة هيكلة القوات المسلحة، وإصلاح إقامة العدل. كما تبادل الرئيس والأمين العام الأفكار حول التعاون، والمعونة والمساعدة التقنية الدولية لإطلاق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

٣٣- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قامت اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان بزيارة هايتي. وتعمل منظمات دولية أخرى كل حسب وظائفها، فتعد برامج التنمية وتقدم المساعدة التقنية الضرورية.

ثالثا - حالة حقوق الانسان في هايتي بعد عودة الديمقراطية

٣٤- انخفضت انتهاكات حقوق الإنسان انخفاضا كبيرا منذ وصول القوات المتعددة الجنسيات الى هايتي في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ونهاية نظام الأمر الواقع، وعودة الرئيس المنتخب ديمقراطيا. والمدينتان الكبيرتان والمناطق الريفية هي هادئة عامة. ومنذ أن ثبتت القوات المتعددة الجنسيات وجودها في هايتي، انتهى أساسا العنف المدعوم من الدولة ضد الأفراد الهايتيين، كما انخفضت بشكل ملموس حوادث العنف المسبب سياسيا وانتهاكات حقوق الانسان، علما بأنه لا يزال هناك بعض الحوادث الافرادية المنعزلة.

٣٥- وأفادت البعثة المدنية الدولية، التي استأنفت أنشطتها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، عن تحسن ملموس في حالة حقوق الإنسان، لا سيما في المناطق التي أنشأت فيها القوات المتعددة الجنسيات مناخا من الحرية والأمن. وقد عاد الى الساحة معظم أعضاء المنظمات الشعبية، الذين أرغموا على العيش مختبئين بسبب حملة الرعب التي قامت بها القوات المسلحة والجماعات شبه العسكرية، وبدأوا ممارسة حقيهم الأساسيين في حرية التعبير والتجمع السلمي. واجتمع المقرر الخاص، أثناء زيارته الى هايتي، مع عدة أشخاص كانوا مختبئين في السابق، والذين قالوا له انهم يشعرون بالأمان الآن في العودة الى منازلهم. وشهد المقرر الخاص أيضا عدة تظاهرات سلمية تجاه المكاتب الحكومية.

٣٦- وفي الأيام التي سبقت عودة الرئيس أريستيد وتبعتها مباشرة، حصلت بعض انفجارات العنف بين الهايتيين سواء لأسباب سياسية أو اجرامية. وهوجم مؤيدو الرئيس ومعارضوه وقتل بعضهم. وحصلت هذه الحوادث في بور أو برانس وفي باقي أنحاء البلد. وقالت التقارير ان الجماهير هاجمت ودمرت المنازل والمتاجر الخاصة. وفي بعض الحالات، كان مرتكبو هذه الأفعال مجرمين عاديين، بينما يعتقد أنهم كانوا من مؤيدي الرئيس أريستيد في حالات أخرى. وقيل ان السلطات الدستورية قامت بردة فعل فورية تجاه هذه

الهجمات فنددت بها واتخذت التدابير لمكافحتها (A/49/689). وانخفض عدد حوادث القتل والنهب انخفاضا كبيرا إثر عودة الرئيس أريستيد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وقد كانت نداءاته المتكررة للمصالحة حافزا بالغ الأهمية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٧- وجاء في التقارير أن أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية الذين كانوا قد أيدوا صراحة النظام العسكري وأعلنوا عن معارضتهم لعودة الرئيس أريستيد قد اشتكوا من أفعال التخويف والاعتداء المرتكبة ضدهم. غير أن العنف لم يوجه عامة ضد المسؤولين في الحكومة الهايتية، وقيل ان معظم أعضاء البرلمان المعارضين لأريستيد قد تمكنوا من حضور جلسات البرلمان دون حادث يذكر. وحسبما جاء في تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/1995/46)، لم يظهر أي خطر جدي ضد وجود الحكومة.

٣٨- وجاء في تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن (S/1995/46) أنه يمكن الآن للهايتيين أن يتمتعوا بحقوقهم الأساسية، ولا سيما حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. غير أن السكان في عدد من الأماكن، ولا سيما في أجزاء من منطقة أرتيبونيت، قد صرحوا بأنهم يخافون من الاجتماع أو التظاهر نظرا لاستمرار أعضاء الجبهة الثورية المسلحة للشعب الهايتي بالقيام بأنشطتهم. وقد حصلت أعمال توقيف أسبابها سياسية من جانب الرسميين القضائيين المحليين المتعاونين مع الجبهة الثورية المسلحة للشعب الهايتي، لكن أعمال التوقيف بسبب التعبير عن آراء سياسية قد انتهت بصورة عامة. وقد خرج عدد كبير من الأشخاص المشردين من مخابئهم وعادوا الى منازلهم. ويوجد على العموم شعور بالحرية واحساس بالأمن لم يكونا موجودين في السابق. ويظهر ذلك جليا بنوع خاص في المناطق التي تم فيها وزع القوات المتعددة الجنسيات.

٣٩- غير أن المقرر الخاص قد لاحظ، أثناء زيارته الى البلد، على الرغم مما تقدم، شعورا محددا بانعدام الأمن والتخوف في صفوف السكان عامة سببه، بنوع خاص، الاعتقاد بأن تفكيك الجماعات شبه العسكرية ونزع السلاح منها لم يتابع على نحو قوي. ومع ان أحدا لا يعلم العدد الدقيق للأسلحة التي لا تزال في أيدي الأعضاء السابقين في الجبهة الثورية، والملحقين (attachés)، الخ، فان الاعتقاد العام هو أن العديد من هذه الأسلحة لا يزال مخبأً. وأثار المقرر الخاص هذه المسألة مع أعضاء القوات المتعددة الجنسيات الذين أعلنوا بأنهم، عندما يتلقون معلومات جديرة بالثقة، يستمرون في القيام بأعمال التفتيش ويصادرون الأسلحة التي يجدونها، كما يستمرون في أعمال تفتيش السيارات. غير أنهم لا يجدون في غالب الأحيان أي أسلحة. ولا يزالون أيضا يستمرون في تنفيذ برنامج استرداد الأسلحة عن طريق شرائها. ويدرك المقرر الخاص صعوبة الحصول على معلومات يمكن تصديقها في مثل هذه البيئة، والمخاطر التي يتعرض لها الموظفون لدى قيامهم بأعمال التفتيش هذه. غير أنه يشعر بأن نزع السلاح من السكان يرتدي أهمية بالغة في توفير بيئة آمنة ومنع أي خطر مقبل يهدد الاستقرار.

٤٠- وقد أعرب عن القلق بشأن الإجرام العنيف سواء في العاصمة بور أو برانس أو في المناطق الريفية. وقيل للمقرر الخاص أثناء زيارته ان الاغتيالات تحصل كل يوم تقريبا في العاصمة وفي أنحاء البلد، فضلا عن ابتزاز الأموال والبضائع من التجار المحليين على يد عصابات مجهولة الهوية. ويعتقد المقرر الخاص أنه لا يوجد دليل أكيد بأن هذه الحوادث مسببة سياسيا، على الرغم من الزعم غالبا بأن المتورطين فيها هم من الأعضاء السابقين في الجماعات شبه العسكرية. ويمكن أن يكون ذلك غير بعيد عن الواقع اذ أن أعضاء

الجبهة الثورية والملحقين كانوا يجنّدون من بين العناصر المجرمة، وان هذه الأفعال ترتكب في الغالب بأسلحة نارية من عيار ضخم، بما فيها الأسلحة الآلية. ولدى الالغاء الرسمي لمناصب رؤساء الأقسام في المناطق الريفية، انتهت الممارسات القمعية في معظم أنحاء البلاد، الا أنها خلقت فراغا في الحكم، فنشأ عن انعدام السلطة مناخ من انعدام الأمن.

٤١- وقيل للمقرر الخاص أثناء زيارته إلى هايتي إن بعض رؤساء الأقسام السابقين وجماعات من أعضاء الجبهة الثورية والملحقين ما زالوا يستخدمون السلطة ويفرضون ارادتهم على السكان المحليين في بعض المناطق الريفية، على الرغم من الالغاء الرسمي لهذه المؤسسة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وقيل للمقرر الخاص ان النزاعات المتعلقة بالأراضي، وبعضها قديم الزمن، هي مصدر آخر للخلاف والعنف في بعض المناطق، إذ أن الشعب يشعر بأنه أصبح طليقا في ملاحقة هذه النزاعات، نظرا لغياب أعضاء القوات المسلحة الذين كانوا يدعمون عامة أحد أطراف النزاع.

٤٢- كما ان العجز الكلي للنظام القضائي الهايتي عن العمل بفعالية وملاحقة منتهكي حقوق الانسان يسهم في الشعور العام بانعدام الأمن وفي تثبيط الضحايا. ويمكن أن يؤدي هذا الوضع احتماليا الى أفعال انتقام من جانب ضحايا الانتهاكات الماضية والحاضرة.

٤٣- ومن الواضح أن حل القوات المسلحة الهايتية ومؤسسة رؤساء الأقسام قد أدت الى فراغ في الأمن أسهم في زيادة اللصوصية والاجرام في أنحاء البلد. غير أنه يصعب تحديد احصاءات دقيقة عن الوضع، نظرا لانعدام السجلات السابقة ولكون معظم الأفعال الاجرامية لم تكن تبلغ الى الشرطة والى المراقبين الشرطيين الدوليين، بينما لم يكن اللجوء الى الشرطة في السابق خيارا صالحا لضحايا الجرائم.

٤٤- ومن أحداث العنف المبلغة الى المقرر الخاص منذ نشر تقريره السابق، يمكن ذكر ما يلي.

٤٥- في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، قام أفراد من الشرطة ببزاتهم الرسمية يرافقهم مؤيدوهم من المدنيين الذين يدعون "الملحقين" بمهاجمة الجماهير المتظاهرة ابتهاجا بعودة الرئيس أريستيد وترحيبا بقدوم قوات الولايات المتحدة. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، حصل هجوم أكثر عنفا خارج مرفأ بور أو برانس. وتجمع جمهور تجمعا على ما يبدو تلقائيا، وأخذ يركض الى جانب مركبات جيش الولايات المتحدة التي كانت تقل قوات باتجاه مطار بور أو برانس. وبعد حوالي ساعة، ظهرت الشرطة مطلقة نيران بنادقها في الهواء، ولكن قيل أيضا انها أطلقت النار مباشرة على الجمهور. وادعي أيضا بأن الشرطة هاجمت المتظاهرين بقضبان حديدية وقتلت رجلا واحدا. ويعتقد بأن رجلا آخر على الأقل قد أصيب بطلقات نارية وقتل من جانب الشرطة[١].

٤٦- وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، تبادل جنود أمريكيون اطلاق النار في معركة قصيرة بالبنادق مع أعضاء القوات المسلحة الهايتية في مقر الشرطة في كاب هايتيان، فقتلوا عشرة هايتيين وجرحوا جنديا أمريكيا واحدا.

٤٧- وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، قتل خمسة أشخاص على الأقل وجرح أكثر من ٦٠ شخصا في لا سالين، وهي ضاحية ساحلية، عندما انفجرت عبوة ناسفة أطلقت في وسط جمهور مؤلف من عدة آلاف من الهايتيين كانوا يحتفلون بعودة رئيس بلدية بور أو برانس المنتخب ديمقراطيا. وإثر هذا الحادث، تحولت الجماهير إلى النهب فسلبت مستودعا قريبا لأكياس الترابة وقضبان الصلب للبناء. وقلبت مركبة بأربع عجلات محركة وجردتها من عجلاتها وأجزاء محركها. وفي ذات اليوم، أقدم جمهور من الناس، في مدينة لا بورن الساحلية، على ضرب وقتل رجل اعتقد بأنه من الملحقين عندما حاول مقاومة توقيفه.

٤٨- وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، دخلت شاحنة في صفوف جماهير كانت تتظاهر تأييدا للرئيس أريستيد في ديميزين، على حوالي ١٢٠ كيلومترا جنوب غربي بور أو برانس، مما تسبب بقتل ١٤ شخصا على الأقل. وتمكن السائق من الهرب، ويعتقد بأنه هجم على الجمهور عمدا.

٤٩- وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، اعتدي على اثنين من مؤيدي الرئيس أريستيد في سيتى سولي وقتلا على يد قوات شبه عسكرية. وقيل ان هذه القوات كانت قد عادت لتوها الى بور أو برانس بعد أشهر من الاختباء.

٥٠- وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قتل ثاني نائب رئيس لبلدية ميربالية. وحسب أقوال السكان المحليين، يعتقد بأن أعضاء سابقين في قوى الأمن أو الملحقين أو أعضاء الجبهة الثورية كانوا متورطين في الجريمة.

٥١- وأدعي بأن عددا من الحوادث حصلت أثناء شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في أرتيبونيت وقيل ان أعضاء العصابات المسلحة "zenglendos" وأعضاء سابقين في الجيش قد ارتكبوا أفعال قتل وسرقة فأرهبوا السكان وخلقوا احساسا بفقدان الأمن. وقيل ان عددا من المواشي سرقت واحتفظ بها طلبا للفدية. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، قيل ان الجماعات المسلحة من بريزار وبراج قد اعتدت على سكان جان-دنيس، فسرقت مواشيهم وأطلقت النار على الجمهور فقتلت شخصا واحدا على الأقل[٢]. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، جاء في الأنباء أن نيرفا سيمون قد اعتدي عليها من جانب جماعة من الزنفلندوس فسلبوها عندما كانت تغادر الكنيسة في غونايفيس[٣].

٥٢- وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، حصل اضطراب في مقر القوات المسلحة بين أعضاء هذه القوات بشأن تخفيض عددها والقلق بشأن دفع الأجور ومنافع التقاعد. وحصل انفجار عنف دام فترة وجيزة وتدخلت القوات المتعددة الجنسيات. ونتج عن الحادث مقتل ثلاثة أعضاء من القوات المسلحة وجرح ستة آخرين (S/1995/15).

٥٣- وأثناء اقامة المقرر الخاص في هايتي، جرى هجوم في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ على عضوين من القوات الخاصة للولايات المتحدة في غونايفيس عندما أرغما على ايقاف شاحنتهما عند مركز لتسديد رسوم المرور. وأدى الحادث الى مقتل أحد عضوي القوات الخاصة للولايات المتحدة وأحد المهاجمين.

رابعا - الاستنتاجات

٥٤- أعربت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ١٩٩٤/٨٠، عن قلقها إزاء استمرار وتدهور حالة حقوق الإنسان في هايتي، فضلا عن تعدد أعمال العنف؛ واسترعت انتباه المجتمع الدولي إلى مصير اللاجئين الهايتيين، ودعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى إلى مضاعفة مساعدتها الإنسانية؛ وأكدت أهمية تعاون اللجنة المدنية الدولية ومنظمة الدول الأمريكية والمقرر الخاص؛ وطلبت إلى المقرر الخاص تقديم تقرير مؤقت إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين وتقريرا نهائيا إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والخمسين. وقدم المقرر الخاص التقرير المؤقت إلى الجمعية العامة (A/49/513)، ويجب قراءة هذا التقرير، الذي يكمل التقرير المؤقت، بالتزامن مع ذلك التقرير.

٥٥- وعلى مدار عام ١٩٩٤، ظل المجتمع الدولي يراقب عن كثب حالة حقوق الإنسان في هايتي، وقد عبر عن ذلك في العديد من الاجتماعات والقرارات والتصريحات والتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، والأمين العام، ومجلس الأمن، والجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان؛ فضلا عن الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، وجمعيتها العامة، والاجتماع المتخصص لوزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية ومجلسها الدائم؛ وكذلك اللجنة الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، والبعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، والمبعوث الخاص للأمينين العامين للأمم المتحدة ولمنظمة الدول الأمريكية، والمقرر الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات البلدان الصديقة للأمين العام، إلخ.

٥٦- وطوال عام ١٩٩٤، وحتى وصول القوات المتعددة الجنسيات في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ارتكب العسكريون والشرطة والقوات شبه العسكرية والمدنيون الذين كانوا في خدمتها جميع أنواع التجاوزات ضد حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المدن والمناطق الريفية في هايتي. وبالإضافة إلى حالات الإعدام دون محاكمة، والاغتيالات، والاختفاءات، وضروب التعذيب وسوء المعاملة، والاحتجازات التعسفية، والتهديدات، وأفعال التنديد والضرب، حصلت أيضا حالات عديدة من اغتصاب النساء شملت القاصرات، والحوامل، وزوجات معارضي نظام الأمر الواقع وبناتهم وأمهاتهم، إلخ، إلى جانب انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل وتقييد حريات التعبير والاجتماع والتظاهر والمرور، إلخ.

٥٧- ولم تتمكن البعثة المدنية الدولية في هايتي من العودة إلى البلد إلا في شهر شباط/فبراير ١٩٩٤، بعد أن كانت قد أجليت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ولكنها كانت تقتصر، لدى رجوعها، على جزء صغير من أعضائها، ولم تتمكن من العمل إلا في العاصمة، مما خفض من قدرتها على العمل وتقديم المعلومات. وعلى الرغم من شروط العمل الصعبة التي رأت نفسها ملزمة بأن تعمل في ظلها، فقد تمكنت من مواصلة العمل بكفاءة مهنية وإخلاص عميق وأنتجت تقارير تفصيلية استخدمت أساسا للقرارات التي اتخذتها الهيئات السياسية في الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، طردت البعثة المدنية الدولية في هايتي من البلد من جانب حكومة الأمر الواقع برئاسة جوناسان في تموز/يوليه ١٩٩٤. وتمكن رؤساؤها وأعضاؤها من العودة مجددا إلى البلد بعد العملية العسكرية التي جرت في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وتضطلع حاليا البعثة بوظائفها السابقة في الردع والإعلام، فضلا عن المسؤوليات الجديدة التي أنيطت بها أثناء الاجتماع المشترك بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة الذي جرى في واشنطن بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٥٨- ولم يقتصر العسكريون على استخدام مختلف السبل لمنع الرئيس أريستيد من العودة، والحيلولة بين رئيس الوزراء المعيَّن شرعيا روبير مالفال، وأعضاء وزارته وبين النهوض بمهامهم، بل إنهم تجاهلوا في أيار/مايو ١٩٩٤ جميع نداءات المجتمع الدولي وتوصياته، فعينوا رئيسا مؤقتا جديدا لم تعترف بتنصيبه بالطبع الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى أو الحكومات. وهذا الرئيس المعين من العسكريين هو الذي أصدر مرسوما بإعلان حالة الحصار بعد صدور قرار مجلس الأمن ٩٤٠(١٩٩٤). وبعد الاتفاقات الموقعة بين بعثة كارتر والعسكريين الهايتيين، والعملية المسلحة التي جرت في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وتنازل جوناسان، وخروج القادة الانقلابيين من البلد، تمكن الرئيس أريستيد من العودة إلى البلد، وتحمل مسؤولياته الدستورية، وتعيين وزيره الأول، والبدء بعملية إعادة البناء السياسي والمادي في هايتي.

٥٩- وطوال عام ١٩٩٤، وحتى تاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ عندما رفعت العقوبات بناء على طلب الرئيس أريستيد، كان قد طبق المجتمع الدولي العقوبات الاقتصادية وغيرها التي كان قد فرضها على نظام الأمر الواقع الهايتي عملا بولاية مجلس أمن الأمم المتحدة، والجمعية العامة، والمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، والاجتماع المخصص لوزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية. وهذه العقوبات، التي أسهمت بكل تأكيد في حل الأزمة والتي سببت مشاكل لنظام الأمر الواقع، لم تكن كافية لإلزام العسكريين على الوفاء بالتعهدات المبرمة وترك الحكم. وهكذا، توجب الترخيص بالتدابير الأخرى المعروفة التي تضمنها قرار مجلس الأمن ٩٤٠(١٩٩٤)، والبدء عمليا بالغزو حتى قبل العسكريون الهايتيون في نهاية المطاف بالتفاوض حول تسوية سياسية تم التوصل إليها مع بعثة كارتر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٦٠- وبدأ الوضع في هايتي يعود إلى حالة طبيعية بعد خروج العسكريين وتنازل نظام الأمر الواقع، وعودة الرئيس أريستيد، وتعيين الوزير الأول الجديد وتثبيته. وأسهمت في العودة إلى الحالة الطبيعية مجموعة من العوامل، من مثل وجود القوات المتعددة الجنسيات في البلد ونشاطها اليومي في جميع أنحاء البلد، وعمل مراقبي الشرطة، وتخفيض العناصر العسكرية في القوات المسلحة الهايتية، وتفكيك الجماعات شبه العسكرية ونزع السلاح نسبيا منها؛ وإلغاء مناصب رؤساء الأقسام، وعودة أعضاء البعثة المدنية الدولية في هايتي، فضلا عن عودة الحكومة الشرعية والنداءات الموجهة من الرئيس أريستيد إلى مؤيديه كي يحترموا حقوق الإنسان ويسهموا في المصالحة. وخلقت هذه العوامل مناخا جديدا من الطمأنينة والأمل النسبيين تميز بانخفاض صريح في التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. وبذلت جهود وتحققت إنجازات في مجال حماية السكان، وتجميع الأسلحة، واحتجاز المجرمين والأشخاص الذين يشكلون خطرا على عودة الوضع إلى حالته الطبيعية، وبدء سير العمل ببعض الخدمات والمكاتب العامة، فضلا عن ضمان قيام الموظفين الدوليين بعملهم. ويشعر السكان بمزيد من الأمن، وفتحت المتاجر أبوابها، وبدأت مؤسسات التعليم عملها.

٦١- ولكن، من جهة أخرى، هناك أسباب قلق أعرب عنها للمقرر الخاص، وهي:

(أ) تستمر مشكلة الإجرام التي يربطها الناس بالبطالة، وكلفة المعيشة المرتفعة، وأعمال الأعضاء السابقين في الجماعات شبه العسكرية، والأسلحة التي لم تستردها الدولة بعد؛

(ب) في المناطق الريفية، أكثر منها في المدن، تستمر أفعال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي يربطها الناس بعدم تحديد ملكية الأرض، ووجود وسلطة رؤساء الأقسام السابقين الذين لا يزالون يرعبون السكان في بعض الأماكن النائية، وغياب السلطات والمراقبة، إلخ؛

(ج) يرى العديد من الناس أنه يجب القيام بمزيد من التدابير في عملية تفكيك الأجهزة شبه العسكرية السابقة والعصابات (zenglendos) ونزع سلاحها؛

(د) هناك شكاوى من أنه يوجد أشخاص سواء في القوات المسلحة لهايتي، أو في الشرطة المؤقتة، أو في المناصب الحكومية، وحتى بين المرشحين إلى التدريب للدخول في الشرطة الجديدة، كانوا يرتكبون في الماضي القريب جرائم خطيرة ضد حقوق الإنسان؛

(هـ) تعاني إقامة العدل من أنواع عديدة من الصعوبات التقنية والمادية، حتى إنها تكاد لا تعمل أبدا؛

(و) لا يزال نظام السجون يتخبط في الأوضاع المؤسفة السابقة، دون وجود مساعدة طبية للسجناء، ودون أغذية إذا لم تكن هذه مقدمة من الأقرباء أو الأصدقاء، ودون أن يعلم السجناء بأسباب اعتقالهم، إلخ؛

(ز) لم يبدأ حتى الآن تنفيذ برامج المساعدة والتعاون، ولا سيما فيما يتعلق بالخدمات الأساسية للاستجابة إلى احتياجات السكان وترقباتهم الأكثر إلحاحا، كالماء، والمجارير، والكهرباء، والعمل، والصحة، إلخ.

٦٢- وتبذل جهود جدية، وإن كانت لا تزال في بعض الأحيان في بدايتها، في مجال إنشاء وتطوير المؤسسات الأساسية:

(أ) بدأ العمل في إنشاء الشرطة الجديدة، التي ستحل محل الشرطة المؤقتة، والتي أنشئت بموجب القانون وقد بدأ تدريب أعضائها في الأكاديمية التي أنشئت حديثا بمساعدة اللجنة المدنية الدولية؛

(ب) بدأت عصرنة القوات المسلحة لهايتي، بإشراف اللجنة التي عينها الرئيس أريستيد لهذا الغرض، مما يشتمل على التدريب التقني واحترام حقوق الإنسان؛

(ج) صدر المرسوم القاضي بإنشاء لجنة الحقيقة والعدل، علما بأن مهامها وعضويتها لم تحدد بكاملها بعد؛

(د) عُيّن المجلس الانتخابي الذي عُهد إليه بتنظيم عملية الانتخابات البرلمانية وانتخابات الحكومات المحلية التي ستجري في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥، والانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛

(هـ) ألغيت المؤسسة القديمة لرؤساء الأقسام وصدر تشريع بشأن الإدارة المحلية الجديدة؛

(و) ألغيت الجماعات شبه العسكرية وأعلن عدم شرعيتها؛ إلخ.

خامسا- التوصيات

٦٣- إن التوصيات التي يقدمها المقرر الخاص هي التالية:

(أ) أن تدين لجنة حقوق الإنسان مرة أخرى الانتهاك الفظ والمنتظم لحقوق الإنسان الذي ذهب ضحيته العديد من المواطنين الهايتيين أثناء نظام الأمر الواقع العسكري، وأن تعرب عن ارتياحها إزاء قرار الحكومة الشرعية القاضي بتعيين لجنة الحقيقة والعدل المكلفة بالتحقيق في الأفعال، وتحديد المسؤوليات الفردية، وتقديم التوصية بشأن التعويض العادل للضحايا؛

(ب) أن تعرب لجنة حقوق الإنسان عن ارتياحها للعمل المستمر الذي يقوم به المجتمع الدولي لحل المسألة الهايتية، والذي تم التعبير عنه طوال عام ١٩٩٤ في الاجتماعات والقرارات والتصريحات والتقارير العديدة الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والجمعية العامة، وسائر الهيئات والأجهزة والوكالات التابعة للأمم المتحدة؛ وعن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، والاجتماع المتخصص لوزراء خارجيتها، ومجلسها الدائم؛ وعن المبعوث الخاص للأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية؛ وعن اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان؛ وعن سائر المنظمات الدولية؛

(ج) أن تعرب لجنة حقوق الإنسان عن ارتياحها إزاء التعاون الذي أُقيم بين مختلف هيئات الأمم المتحدة والمنظومة الأمريكية، وبين هذه الهيئات وحكومات البلدان الديمقراطية في أمريكا وفي أنحاء أخرى من العالم، بغية المساعدة على حل الأزمة السياسية الهايتية، والتنديد بحالة حقوق الإنسان وإعطاء المعلومات عنها، وتطبيق العقوبات على نظام الأمر الواقع، وتكوين القوات المتعددة الجنسيات، والعودة إلى الحياة الديمقراطية وخلق البيئة والظروف المؤاتية لاحترام الإرادة الشعبية والمحافظة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب الهايتي؛

(د) أن تعرب لجنة حقوق الإنسان عن امتنانها الخاص إلى المبعوث الخاص للأمينين العامين للأمم المتحدة ولمنظمة الدول الأمريكية على العمل الحافل والمفيد الذي قام به؛ وإلى أعضاء البعثة المدنية الدولية في هايتي؛ وإلى اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان؛ وإلى القوات المتعددة الجنسيات؛ وإلى أعضاء طليعة بعثة الأمم المتحدة في هايتي؛ وإلى المنظمات الدولية المعنية بالتنمية؛ وإلى سائر هيئات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية؛ وإلى حكومات البلدان الصديقة للأمين العام بشأن الحالة في هايتي، إلخ، والذي أدى عملهم المشترك إلى إعادة السلطات الشرعية وتمهيد الطريق للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المقبلة في هايتي؛

(هـ) أن تؤكد لجنة حقوق الإنسان من جديد ما سبق أن أكدته في قرارات سابقة بشأن هايتي، والتي مفادها أن التغيير السياسي الذي حصل بانتهاء نظام الأمر الواقع العسكري وعودة السلطات الشرعية ليس إلا بداية عملية يجب أن تكمَّل بالتغييرات الهيكلية والثقافية الضرورية لتعزيز وضمان احترام حقوق

الإنسان. ومن التدابير التي يجب أن تطلق أو تكمـّل قبل غيرها، يجب أن يـُبرز بنوع خاص تحسين إقامة العدل ونظام السجون؛ وتحديث التشريع المدني والجزائي؛ والفصل النهائي للشرطة عن القوات المسلحة وإنشاء شرطة مدنية تابعة لوزارة العدل؛ والإلغاء الكامل للنظام القديم لرؤساء الأقسام، والإنشاء العملي لنظام إدارة محلية يرتكز على مشاركة المجتمع المحلي، وعلى تطبيق القانون، وعلى الإجراءات الديمقراطية؛ والحل القانوني والإداري للمشكلة التقليدية للنزاعات بشأن ملكية الأراضي؛ والفصل الحقيقي والاحترام المتبادل بين مختلف سلطات الدولة؛ واطلاق البرامج الاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى التغلب على الظروف المعيشية المؤسفة التي تتخبط فيها الغالبية الكبرى للسكان. وكي يكون بالإمكان التقدم بهذه البرامج بالإلحاح الواجب، فإن الحالة تتطلب وضع برامج متعددة الأطراف وثنائية للتعاون الدولي؛

(و) أن تطلب لجنة حقوق الإنسان إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أن يصار، تحت إداراتها وتنسيقها، وبمشاركة اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، والمعهد الأمريكي لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والبعثة المدنية الدولية في هايتي، والمقرر الخاص، وسائر الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في ميدان حقوق الإنسان، إلى تقييم الحالة ودراستها، ووضع الأولويات، وتحديد البرامج، وتوجيه الأنشطة الواجب تنميتها، وتحديد وتوزيع المسؤوليات، بحيث يباشر قبل كل شيء العمل على وجه منسق في ميدان حقوق الإنسان؛

(ز) أن يتم، نظرا لسمات العملية الهايتية وبغية المساعدة على احترام حقوق الإنسان وعلى إبقاء هيئات الأمم المتحدة مطلعة على تطور الحالة، الاستمرار بالرصد من جانب لجنة حقوق الإنسان، والتعاون مع البرامج التي يجري تنفيذها، وأن يـُدرج الموضوع تحت بند "مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة".

٦٤- هذه هي التوصيات التي يقدمها المقرر الخاص بعد أن اضطلع بالولاية التي أوكلتها إليه لجنة حقوق الإنسان، وتلقى وعالج المعلومات، وقام بزيارة البلد، ووقف طوال عام ١٩٩٤ على حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي. ويرى المقرر الخاص أن من الملائم مواصلة الرصد الدقيق للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد، ويؤكد من جديد اقتناعه بأن ليس بالإمكان ايجاد الظروف المؤاتية للتطور الديمقراطي في هايتي في المستقبل إلا عبر المعونة والتعاون والمساعدة التقنية الدولية، وخاصة في ميادين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وإنشاء وتعزيز المؤسسات، فضلا عن خلق ثقافة لاحترام حقوق الإنسان.

الحواشي

(١) منظمة العفو الدولية، AMR 36/46/94، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

(٢) لجنة العدل والسلم، التقرير رقم PS/94-8، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(٣) لجنة العدل والسلم، التقرير رقم CD/94-28.

- - - - -